الدكتور صايش عبد المالك
أستاذ محاضر ب جامعة بجاية

ملتقى وطني حول الهجرة واللجوء من سوريا ودول الساحل الافريقي إلى الجزائر

عنوان المداخلة:

جهود الاتحاد الأوروبي للتصدي للهجرة الوافدة، بين تعدد الأجهزة وتعقيد المهمة

مقدمة

لا طالما ارتبطت اوروبا بالهجرة الوافدة منها والنازحة ولا يعود ذلك فقط إلى أسباب اقتصادية فقط – مع أهميتها – بل وأيضا لدوافع أخرى متعددة منها التاريخية والجغرافية والسياسية والأمنية، لكن ارتباط أوروبا بالهجرة زاد منذ نهاية النصف الأول من القرن العشرين، فبعد ما يربو عن 50 مليون لاجئ خلفتها الحرب العالمية الثانية، أتت مقتضيات اعادة بناء ما دمرته الحرب لتعطي دفعا غير مسبوق للهجرة الوافدة بتدعيم من الولايات المتحدة الأمريكية من خلال مشروع مرشال، لكن قبل ذلك بسنوات كانت أوروبا محجا لحركات الهجرة الباحثة عن فرص العمل خصوصا بعد الوثبة الاقتصادية الناجمة عن الثورة الصناعية، وهذه الوفود شهدت طفرة غير مسبوقة بعد تطور وسائل النقل ثم المواصلات السلكية واللاسلكية[1].

وإزاء هذا التطور أصبحت أوروبا منغلقة على الهجرة بعد ما كانت متفتحة عليها، خصوصا في أعقاب الركود الاقتصادي الذي صاحب فترات السبعينات وبداية الثمانينات من القرن الماضي، والذي أثر كثيرا في انكماش سوق العمالة مما جعل أوروبا غير قادرة على استيعاب طلبات عمل جديدة، زد إلى ذلك تفضيل أوروبا الغربية الاقبال على اليد العاملة القادمة من أوروبا الشرقية على سواها، وبذلك تبورت أولى معالم التنسيق الأوروبي في مجال الهجرة من غلال اتفاقية تشنغن **(Schengen)** في 14 جوان 1985.

والمفارقة التي يمكن الوقف عليه تكمن في تزايد أعداد المهاجرين على عكس ما كنت تنظره أوروبا، لكن في شكل جديد وأكثر تعقيدا وهي الهجرة غير الشرعية، التي كانت تنم عن تأقلم وفود الهجرة

---

[1] **طارق عبد الحميد الشهاوي**، غير الشرعية رؤيا مستقبلية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2009، ص 36 وما بعدها.

مع الإجراءات الجديدة التي وضعتها أوروبا لرد طلبات الهجرة الجديدة والاعتماد على ما يعرف بالهجرة الانتقائية، ومع مرور الوقت زاد الاقبال على الولوج للإقليم الأوروبي في ظروف دولية وإقليمية متعددة تحفز على الهجرة، وزادت معها جهود الاتحاد الأوروبي لردعها، لكن لماذا تتزايد وفود الهجرة رغم صرامة الاتحاد الأوربي في تعامله معها؟ هل ينم ذلك عن فشل سياساته في هذا المجال؟ وإذا كان الأمر كذلك ما هي أسباب هذا الفشل رغم الوسائل المتعددة التي تم استحداثها، وبالرغم من الوسائل التكنولوجية الحديثة التي تم تسخيرها لهذا الغرض؟

أولا: جهود الاتحاد الأوروبي في مجال مواجهة الهجرة غير الشرعية

يعتبر الاتحاد الأوروبي المنظمة الوحيدة التي تولي أهمية بالغة لظاهرة الهجرة بشكل عام ولظاهرة الهجرة غير الشرعية بشكل خاص، وتبرز هذه الجهود من خلال الاتفاقات الدولية والاقليمية التي استحدثتها ومن خلال مختلف محاولة تنسيق الجهود لبناء تعاون دولي ثنائي أو متعدد الأطراف لتكسير التوافد نحو أوروبا ولمحاولة ايجاد حلول لهذه المعضلة.

1. التنسيق فيما بين الدول الأوروبية

التنسيق فيما بين الدول الأوروبية كما هو معروف يعود إلى أكثر من نصف قرن، حيث بدأ بالسوق الأوروبية المشتركة في إطار معاهدة روما لعام 1957[2]، ثم تحول إلى سوق أوروبية موحدة ثم إلى اتحاد أوروبي بداية من عام 1992 تاريخ التوقيع على معاهدة ماسترخت[3]من طرف 13 دولة، وتوسع تدريجيا فبلغ سنة 2004 عدد أعضاءه 25 دولةثم تواصل انضمام الدول الأوروبية إلى أن بلغ 28 دولة بانضمام أخر دولة وهي كرواتيا سنة 2013، ولقد كانت معاهدة أمستردام لعام 1998 فضاء ملائما للشروع في بناء تكامل أوروبي حقيقي في مختلف المجالات[4]، كما سعتدوله لبناء سياسة متوسطية موحدة و تقوية التحالف مع الولايات المتحدة و قامت بتوسيع تعاونها مع دول شرق أوروبا وأسياوإفريقيا،

---

[2]معاهدة روما هي معاهدة تأسيسية وثاني أحد أهم الصكوك المنشئة للاتحاد الأوروبي تم التوقيع عليه في إيطاليا في 25 مارس 1957 بين كل من إيطاليا، فرنسا، ألمانيا، ليكسمبورغ، بلجيكا وهولندا.

[3]تم التوقيع على معاهدة ماسترخت في

[4]**مصطفى عبد الله أبوالقاسم خشيم**، التنسيق الأوروبي العربي تجاه الشراكة الأورو–متوسطية(دراسة تحليلية)، مجلة السياسة الدولية، عدد 148، (أفريل 2002)، ص 14.

و استحداث مناصب جديدة في الكيان الأوروبي كالمفوضية الأوروبي للشؤون الأمنية و حوالي 20 مفوضية أخرى من أجل هذا الهدف، لكن مجلس الاتحاد هو الذي يلعب الدور الأكبر في التعاون.

وفي مجال الهجرة بدأالتنسيقالأوروبيمنخلالمعاهدةتشنغن (Schengen)[5]التيوقعتفيماي 1985 ثمتلتهاترسانةأخريكاتفاقيةدبلان (Dublin) لعام 1997 وأهمهاحاليامعاهدةأمستردام (Amsterdam)التيدخلتحيزالنفاذفي 01 ماي 2004 وهوالتاريخالذيتوسعفيهاالاتحادالأوروبيليشمل 25 دولة،واشتملت معظم هذه الاتفاقيات و خاصة اتفاقية أمستردام على أهم القضايا المتعلقة بانتقال الأشخاص داخل أقاليم الدول الأعضاء سواء كانوا رعايا لهذه البلدان أو أجانب، و ساهمت كثيرا في بناء سياسة أوروبية مشتركة في مجال الهجرة و اللجوء مما أدى بالبعض إلى وصفها بـ "قلعة" تمنع دخول الأجانب. ذلك أنها في الوقت الذي أقرت فيه حرية تنقل الرعايا الأوروبيين في مجمل أقاليم المجموعة من خلال فضاء تشنغن، فإنها من جانب أخر وضعت إجراءات جد معقدة بشأن تنقل الأجانب مع توحيد قوانينها المتعلقة بإعطاء رخص الدخول والسياحة واللجوء، كما وضعت ضمن الأهداف الرئيسية لها إبعاد المهاجرين الذين ينظر إليهم على أنهم عبء مالي وتشجيع أولئك الذين يستطيعون دعم اقتصادها[6].

2. النسيق بين دول الجوار في إطار متعدد الاطراف

أولى الخطوات العملاقة لبناء التعاون مع دول الجوار كانت من خلال مشروع برشلونة المنعقد يومي 27 و28 نوفمبر 1995، بحضور 12 دولةمتوسطيةو15 دولةأوروبية[7]،وجاءهذاالمشروعكاستراتيجيةللاتحادالأوروبيليجددعلىضوئهاعلاقاتالتعاونفيحوضالمتوسطالتيكان

---

[5]**Denis Duez**, L'union européen et l'immigration clandestine : de la sécurité intérieure à la construction de la communauté politique, Editons de l'université de Bruxelles,Bruxelles, 2008, p 80 et suiv.

[6]**هيفين كرولين**، أوروبا تنتظر من إفريقيا حل" مشكلة اللجوء، نشرة الهجرة القسرية، مركز دراسات اللاجئين جامعة أكسفورد، العدد 23، (أكتوبر 2005)، ص 14.

[7]حضرهذاالمؤتمربالإضافةإلىمجلسالاتحادوالمفوضيةالأوروبيةكلمنالجزائر،النمسا،بلجيكا،قبرص،الدنمرك،فنلندة،فرنسا،اليونان،ايرلندا،إسرائيل،الأردن،لكسمبورغ،مالطا،المغرب،هولندا،البرتغال،المملكةالمتحدة،سوريا،السويد،تونسوالسلطة الفلسطينية.

تقائمةأساسا لاتفاقياتالموقعةفيالسبعيناتذاتطابعتجاريبالأساس[8]، وقد حددت في هذا الاجتماع مجموعة من الأهدافالأساسيةالتيكانتمحلاتفاقللدول الحاضرةوالتي تتركزعلىثلاثةمحاورأساسية:

- تحديدفضاءمشتركللسلاموالاستقرار منخلالتعزيزالتعاونالسياسيوالأمني؛
- بناءالتنميةوتحقيق الرقيوالازدهار ببناءشراكةاقتصاديةومالية والتوجه نحوإنشاءمنطقةللتبادلالحر؛
- بناءشراكةاجتماعيةوثقافية لتقريبالمجتمعاتفيالمنطقةوإيجاد نوعمنالتواصلببناءالمؤسساتالمدنيةوتعزيز التعاونفيإطارموحد.

ويمكن أن نلاحظ أن الهجرة لم يتم تناولها كهدف ولكنها اشارتإليها بشكل صريحفيالجزءالأخيرالمتعلقبالشراكةفيالمجالاتالاجتماعيةوالثقافية والإنسانية وتنص أنها:" تعترفبأهميةالدورالذيتلعبهالهجرةفيعلاقاتهم.
ويوافقونعلىتكثيفالتعاونفيمابينهممنأجلتخفيفوطأةالهجرةبواسطةبرامجللتأهيلالمهنيوبرامجتساعدعلىخلقفرصالعمل وغيرها .يتعهدون (الدولالحاضرة)
بحمايةمجملالحقوقالمعترفبهافيظلالتشريعاتالحاليةللمهاجرينالمقيمينقانونا علىأراضيهم؛وفي
مجالالهجرةغيرالشرعية،يقررونزيادةالتعاونفيمابينهم.
وفيهذاالصدد،بالوعيالخاصعنمسئوليتهمفيإعادةقبولالمهاجرين،فقدوافقالمشاركونعلىتبنىالخطواتوالإجراءاتاللازمة عنطريقالاتفاقياتأوالترتيباتالثنائيةلإعادةقبولالمواطنينالذينهمفيوضعغيرشرعي.
ولتحقيقذلك،سيعتبرالاتحادالأوروبيمواطنيالدولالأعضاءكمقيمينطبقاالتعريفالمجموعةالأوروبية"[9].

ثم إن مشروع برشلونة على الرغم من أنه لم يكتب له النجاح إلا أنه ساهم بشكل كبير في خلق سبل جديدة للتعاون من خلال التوقيع على عديد من اتفاقيات الصداقة والشراكة[10].

---

[8]**أمير فرج يوسف**، الهجرة غير الشرعية طبقا للواقع والقانون والمواثيق والبروتكولات الدولية، ط 1، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2012، ص 11.

[9]نصإعلانبرشلونةللشراكةالأورو – متوسطيةالمنبثقعنالمؤتمرالأورو – متوسطيفيبرشلونة 27-28 نوفمبر 1995.

[10]**صايش عبد المالك**، مكافحة تهريب المهاجرين السريين، أطروحة دكتوراه في العلوم، تخصص قانون، كلية الحقوقوالعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2014، ص 247.

وإلى جانب مشروع برشلونة يمكن الاشارة إلى آلية أخرى وهي الحوار 5+5 الذي يعتبرمنأهمالآلياتالتيتسمحبمناقشةموضوعالهجرةالسريةإذأنهذاالكيانيجمعأهمالدولالمتوسطيةالمعنيةبهاوهيفرنسا، ايطاليا،اسبانيا،البرتغالومالطامنالجانبالأوروبيودولالمغربالعربيالممثلةفيتونسالجزائر،المغرب،ليبيا،موريتانيا.

ولقدتمإدراجهذاالملفالهجرةلأولمرةباهتمامكبيرفيقمةتونسالتيخصصتللهجرةفيالحوضالمتوسطيوالمنعقدةأيام 16 و17 أكتوبر 2002،ثمفياجتماعالرباطالذيعقدفي 22 و23 أكتوبر 2003 وكذلكفيلقاءالجزائرفيسبتمبر 2004[11].

3. التنسيق بين دول الأطراف في إطار ثنائي

بعد سنوات عديدة من لقاء برشلونة تمالتوصلإلىالتوقيععلىثلاثةاتفاقياتشراكة مهمة جدا مع شركائها في الجنوب، أولهامعتونسالتيكانتالسباقةإلىالتعاقدمعأوروبانظراللعلاقاتالتقليديةالمتينةالتيتجمعهماونظراللانفتاحالكبيرالذيتتميز ،خاصةبعدانضمامهاإلىاتفاقية**الغات**عام 1990،وكانتقددخلتفيمفاوضاتمعالاتحادالأوروبيسنة 1992 ووسعتكثيرامنعلاقاتهاالتجاريةمعهحتىتوجتبالتوقيععلىالاتفاقيةفي 17 /07/ 1995 ودخلتحيزالنفاذفي 1 مارسمنعام 1998،أماالمغربفإناتفاقشراكةالذي يجمعه بالاتحادالأوروبيدخلحيزالنفاذفيمارس 2000،لتكونالجزائرثالثة في الترتيب بعد أن وقعت على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد في 2002 ودخولهحيزالنفاذفيسبتمبر 2005.

وكنت مسألة الهجرة ضمن محور اهتمام كل الاتفاقيات التي عالجتها بنفس الكيفيةعولجتبهافيوثيقةبرشلونة،إذ تمت معالجتهافيالجزءالمتعلقبالتعاونفيالمجالالاجتماعيوالثقافي،فتعرضتالاتفاقيةالموقعةمعتونسإلىالهجرةبعمومية فيالبابالثانيوالثالث[12].

والاتفاقيةمعالمغربتناولتبنفسالطريقةمسألةالهجرةغيرالقانونيةفيالجزءالخاصبالشراكةالاجتماعيةوالثقافية،وحددت كهدفبناء

---

[11] **صايش عبد المالك**، التعاون الأور–مغاربي في مجال مكافحة الهجرة غير القانونية، مذكرة ماجستير في القانون، كلية الحقوق، جامعة باجي مختار عنابة، 2007، ص 72.

[12] المادة 69 فقرة 3(ب) والمادة 71 فقرة (أ،ب) من اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الاوروبي والدول الأعضاء فيه جمهورية وتونس.

حوارمنأجلتحسينظروفالعمالالمهاجرينوالمشاكلالمتعلقةبهموالأشخاصالموجودينفيوضعيةغيرقانونيةوعودتهموتخ فيفضغطالهجرة[13].

لكن كانت الاتفاقيةالموقعةمعالجزائرهيالأكثر اهتماما بالهجرة إذا إضافة إلى تناولها في نفس إطار الاتفاقيتين السابقتين، أدرجتأيضا في الجزءالمتعلقبالتعاونفيالمجالالأمنيوالشؤونالداخلية،فيبلوخصصتمحورامستقلاللتعاونفيمجالالوقايةالهجرةالسريةومحاربتها،وذلكفيثلاثةفقراتتبرزالمجالاتالضروريةالتييجبتناولهاالمعالجتهاوهي:
تبادلالمعلومات،قبولكلطرفإعادةالأشخاصالذينيعيشونفيوضعغيرقانونيفيإقليمالطرفالأخر،إمكانيةوضعاتفاقيةبهذا الصددباقتراحمنأيطرف[14].

ثانيا: الآليات الأوروبية المستحدثة لمواجهة الهجرة غير الشرعية

ليست هناك أي منظمة دولية إقليمية استطاعت أن تطور ما طوره الاتحاد الأوربي من أجهزة مكلفة بمواجهة تدفق المهاجرين،وعلى قدر ما تفتحت دوله على بعضها من خلال مقتضيات اتفاقية تشنغن التي أقرت حرية التنقل في الفضاء الأوروبي، على قدر ما عقدت على طالبي الهجرة بشكل شرعي سبل الوصول إلى إقليمها، مما ساهم في بداية التحول نحو السبل غير الشرعية لعبور الحدود والبحث عن فرص أفضل للحياة[15]، لكن أوروبا وضعت مجموعة من الأجهزة أرادت من خلالها احباط محاولات التسلل إلى ترابها، ولكنها في نفس الوقت أرادت أن تضرب شبكات تهريب المهاجرين والإرهاب، حسبب ما قرره المجلس الأوربي المنعقد بمدينة لايكن(Laeken) ببروكسال[16]، وتتمثل أهم هذه الأجهزة في:

1. الوكالة الأوروبية لإدارة الحدود

[13]المادة 69 فقرة 3(أ، ب،ج) والمادة 71 فقرة1 (أ) من اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الاوروبي والدول الأعضاء فيه والمملكة المغربية.المادة 72 فقرة3 (ب،ج،د) لمادة 84

[14]المادة 72 فقرة3 (ب،ج،د)والمادة 84 من اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الاوروبي والدول الأعضاء فيه والجمهورية الجزائرية.

[15]**صايشعبدالمالك**،مكافحةتهريبالمهاجرينكآليةللحدمنالهجرةالسرية، المجلةالأكاديميةللبحثالقانوني عدد 2012/02، ص 305.

[16]**Denis Duez**, op cit, p 130.

لا شك أن الوكالة الأوروبية لإدارة الحدود هي أول كيان متخصص عرف في مكافحة الهجرة عبر العالم، ولقد أنشئ في ظروف استثنائية باقتراح من المجلس الأوروبي[17]، وأوكلت له مهمة أساسية هي مساعدة الدول الأطراف في الاتحاد على التصدي للهجرة السرية.

وبقد كان إنشائها استجابة لضرورة تحسين تسيير الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي في إطار جماعي وهذا ما تقرره ديباجة النص التأسيسي لفرونتاكس، وتضيف ديباجة النظام أنه حتى إن كانت مراقبة الحدود أصلا هي مهمة تضطلع بها سلطات كل دولة على حدا، فإن فرونتاكس هو هيكل يُسهل تطبيق الإجراءات المعتمدة من طرف الاتحاد والمتعلقة بإدارة الحدود[18]، فتزامنا مع تزايد عدد المهاجرين السريين القاصدين أوروبا تم إنشاء الوكالة الأوروبية لإدارة الحدود الخارجية الأوروبية (**FRONTEX**)من قبل الاتحاد الأوربي بغرض حراسة الاقليم البحري للدول الأعضاء فيه، وذلك بواسطة تنظيمه رقم 2007/2004[19] وأنشئت فعليا في 1 ماي 2005، وأصبح مقرها في بولونيا بمدينة فيرسوفي.

أما بالنسبة للمهام التي كلفت بها فتتمثل في مواجهة تدفق المهاجرين السريين، ولتحقيق هذا الغرضسخر الاتحاد ميزانية معتبرة لهاذا الكيان، بحيث بلغت 88,8 مليون أورو في عام 2009 و 87,9 مليون أورو سنة 2010، ثم 88 مليون في عام 2011، كما وضعت تحت تصرفها 26 طائرة مروحية و 22 طائرة صغير و 113 باخرة إضافة إلى 476 شاحنة مجهزة بمعدات لمطاردة المهاجرين السريين، كالرادارات المتحركة والكاميرات الحرارية وأجهزة ترصد دقات القلب، وهذه الامكانات ترجمت في الواقع بتراجع معدل المهاجرين على السواحل الاسبانية بنحو 23% بعد عملية (Minerva)، وفي حين تضاعف عددهم على السواحل الايطالية والمالطية قبل أن تسجل فيها عمليات لفرونتاكس، فإنها بعد أن تدخلت من خلال عملية (Nautilus) جعلت نسب المهاجرين الذي يصلون إلى إيطاليا منعدمة[20]، وكانت نسب المهاجرين الموقوفين قد تضائلت في 2010 بنسبة 60%، وهذه النتائج حققتها من خلال الدوريات التي تقوم بها في المناطق المعنية بالهجرة بالتنسيق مع الأجهزة الأمنية التابعة للدول[21].

---

[17] **عبد القادر رزيق المخادمي**، الهجرة السرية واللجوء السياسي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص 47.

[18] Voir le Règlement (CE) n° 2007/2004 du Conseil du 26 octobre 2004 portant création d'une Agence européenne pour la gestion de la coopération opérationnelle aux frontières extérieures des États membres de l'Union européenne, in :
http://europa.eu/legislation_summaries/justice_freedom_security/free_movement_of_persons_asylum_immigration/l33216_fr.htm

[19] COUNCIL REGULATION (EC) No 2007/2004 of 26 October 2004 establishing a European Agency for the Management of Operational Cooperation at the xternal Borders of the Member States of the European Union, Official Journal of the European Union, L 349/1, 25.11.2004.

[20] **Rodier Claire**, « Frontex, l'agence tout risque »,*Plein droit*, 2010/4 n° 87, p. 10.

[21] **Cécile VANDERSTAPPEN, Marie-Dominique AGUILLON,** Frontex le bras armé de l'Europe forteresse, Revue DLM demain le monde, n° 18, Mars & Avril 2013, p 13.

وبخصوص المهام المسند للوكالة فقد حددها النظام التأسيسي في سبعة نقاط هي:

- تنسيق التعاون العملي بين الدول الأعضاء في مجال إدارة الحدود الخارجية.
- وضع نموذج مشترك لتقييم المخاطر وإعداد تحليلات للمخاطر العامة والخاصة.
- تقديم المساعدة للدول الأعضاء بغرض تكوين قواتها المكلفة بحراسة الحدود، بتطوير معايير تدريب مشتركة، وبتوفير تكوين على المستوى الأوروبي لمدربي حرس الحدود الوطنيين، من خلال تنظيم ملتقيات علمية وبتوفير تكوين للموظفين الذين يعملون في الإدارات المعنية بالهجرة.
- متابعة مدى تطور البحوث المتعلقة بمراقبة وحراسة الحدود الخارجية.
- مساعدة الدول الأشد تضررا بالهجرة من خلال منحها المساعدة التقنية اللازمة.
- مساعدة هذه الدول على تنظيم عمليات إعادة المهاجرين إلى أوطانهم، والوكالة باستطاعتها استخدام الامكانيات التي يمنحها الاتحاد الأوروبي في هذا المجال ويجب إجراء جرد لأفضل الممارسات لطرد رعايا البلدان الأجنبية المقيمين بصورة غير مشروعة.
- نشر فرق التدخل السريع الحدود (RABIT) في الدول الأعضاء التي تكون في لحالات عاجلة واستثنائية ناشئة مثالا عن تدفق كبير للمهاجرين غير الشرعيين[22].

2. النظام الأوروبي لمراقبة الحدود

النظام الأوروبي لمراقبة الحدود (EUROSUR) هو الجهاز الثاني الأكثر أهمية ولديه مهام لا تبتعد كثيرا عن المهام التي تضطلع بها وكالة فرونتكس، وقد بدأت بوادر إنشائه في عام 2008 عندما وافقت اللجنة الأوروبية على دراسة مقترح لإنشاء برنامج أوروبي لمراقبة الحدود الخارجية، والذي صاغته في شكل اقتراح تشريعي في ديسمبر 2011 على أساس أنه تطوير لنظام تشنغن وعرض على المجلس الأوروبي في بداية 2013، ثم تم التصويت على الاقتراح التشريعي في 22 أكتوبر 2013، ودخل حيز النفاذ في 26 نوفمبر 2013[(14)]، وأخيرا تم إطلاق هذا النظام في 2 ديسمبر 2013 في 18[(15)] بينما سيتم إطلاقه في دول أخرى في الفاتح ديسمبر 2014.

وبالنسبة لمهامه فهو يعتبر آلية لتبادل المعلومات وللتعاون ما بين الدول الأطراف في اتفاقية تشنغن، وتفسر اللجنة الأوروبية وضع نظام "أوروسير" بضرورة خلق تنسيقية (Coordination) مركزية لمختلف الاجراءات والاختصاصات المتعلقة بالرقابة على الحدود من أجل تفادي كل الاخطاء التي يمكن أن تنجر عن قلة التنسيق وعن التصرفات الانفرادية للدول في مجال حماية حدودها.

[22]Voir le Règlement (CE) n° 2007/2004, op cit, Voir aussi **Arias Fernández Gil**, « La gestion des frontières extérieures de l'Union européenne », *Regards croisés sur l'économie*, 2010/2 n° 8, p. 218-224. Voir aussi FRONTEX, présentation du rôle actuel et à venir de l'agence in : http://www.statewatch.org/news/2010/apr/indymedia-frontex-presentation.pdf

وعليه فإن هدفها الأساسي هو رفع مستوى جاهزية المصالح المختصة في مراقبة الحدود من خلال إعطائها صورة شاملة للحالة التي توجد عليها حدودها، خصوصا في مجال كشف محاولات الهجرة السرية، الوقاية منها ومكافحتها، ومن أهدافها أيضا محاربة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وضمان حماية وإنقاذ المهاجرين في عرض البحر[16].

3. الأجهزة الأخرى غير المتخصصة

الجهاز الأول الذي يمكن الإشارة إلي يتمثل في منظمة الشرطة الأوروبية (**EUROPOL**) هي أيضا من الأجهزة الأوروبية التي تعني بالهجرة، وهذا على الرغم من أن المنحى الدولي الذي باتت تأخذه الجريمة المنظمة الحديثة تدريجيا، هي أحد الأسباب التي دفعت الدول الأوروبية إلى التفكير في إنشاء وكالة أوروبية لتبادل المعلومات والاستخبارات، المتعلقة بالشبكات الإجرامية وطرق نشاطها وأماكن استقرارها وغير ذلك، وخصوصا في مجال تهريب المخدرات.

ولقد أنشأت منظمة الشرطة الأوروبية في نوفمبر 1991 بالموازاة مع تكثيف جهوده من أجل محاربة الاجرام المنظم العابر للحدود، وانصبت جهودها في البداية في مجال المخدرات وتبييض عوائدها، ثم وسعتها لتشمل إلى الإرهاب والجريمة المنظمة من خلال المعاهدة التي خصصت لها والموقع عليها في 7 فيفري 1992[23]، غير أنها لم تدخل حيز النفاذ إلا في عام 1998 وبذلك تأخرت البداية الفعلية لممارسة مهامها إلى جويلية 1999، ومع ذلك يبقى الشيء الإيجابي في هذه المنظمة أنها اليوم أصبحت مهامها موسعة[20] لتشمل:

- الوقاية ومحاربة الارهاب.
- الاتجار بالمخدرات.
- الاتجار بالبشر.
- شبكات الهجرة السرية.
- أعمال التهريب المتعلقة بالمجال النووي
- تهريب السيارات المسروقة.
- تبييض الأموال[24].

[23]Voir le texte intégrale de la convention sur Cultures & Conflits n°45 (2002) pp. 154-158, disponible en line in : http://conflits.revues.org/789?&id=789#article-789

[24]Acte du Conseil du 26 juillet 1995 portant établissement de la convention portant création d'un Office européen de police (convention Europol).

والشيء المهم أن منظمة الشرطة الأوروبية تولي عناية فائقة لمكافحة كل أشكال الإعانات التي تقدم من طرف الشبكات الإجرامية للمساعدة على الدخول غير المشروع للمهاجرين إلى الحدود الأوروبية، خاصة وأن تجربة هذه المنظمة قد كشفت عن وجود علاقات متشعبة لشبكات تهريب المهاجرين مع أنماط أخرى من الإجرام خاصة تقليد وثائق السفر وتبييض الأموال المخدرات، مما جعل شبكات تهريب المهاجرين تدخل بدورها مجال اهتمام اليوروبول.

وميدانيا شاركت الشرطة الأوروبية في عديد من العمليات المتعلقة بترصد مختلف محاولات التسلل إلى الإقليم الأوروبي منها مثلا دعم ستة عمليات متعلقة بتهريب المهاجرين في عام 2010، والتي أسفرت عن توقيف 80 مهربا للمهاجرين واحباط محاولات المئات من المهاجرين الذي أرادو عبور الحدود، وركزت أيضا على الزواج "الأبيض" (Le Mariage Blanc) على أساس أنه يعتبر من الطرق الشئعة التي يعتمد عليها المهاجرون غير القانونيين للحصول على وثائق الإقامة[25].

وأخيرا نشير إلى الكلية الأوروبية للشرطة (**CEPOL**) وهي جهاز تابع للاتحاد الأوروبي تم تأسيسه في شهر سبتمبر من عام 2005 بموجب القرار (**JAI /681/2005**)، يقع مقرها في برامشيل (**Bramshill**) جنوب المملكة المتحدة، تجمع هذه الوكالة كبار مسئولي أجهزة الشرطة في أوروبا، ورغم أن دورها ينحصر فقط في تقديم المساعدة في مجال تكوين الشرطة وليس لها عمل ميداني، إلا أن ذلك يمكن من إعطاء أجهزة الشرطة القدرات والخبرات اللازمة في التعامل مع مختلف الجرائم التي تهم الأمن في أوروباككل مع الإشارة إلى أنها تركز على التهديدات التي تعني كل أعضاء الاتحاد، والتي لا تعتبر الهجرة السرية إحداها، على أساس أن أغلب دول أوروبا لا تجرمها، ولكن تهريب المهاجرين يعتبر أحدها[26].

ولكي تؤدي هذا الدور فإن هذه الوكالة تنظم مئات العمليات في مجالات مختلفة، بالخصوص في المواضيع المهمة بالنسبة للشرطة الأوروبية باختلاف جنسياتها[(25)]، وحتى وإن كانت هذه الكلية لا تتمتع بصلاحية التدخل الميداني المباشر مجال تهريب المهاجرين إلا أنها تقدم إسهاما فعالا من خلال شبكة تعليمية إلكترونية تقدم من خلالها ما أمكن من المعلومات لأجهزة مراقبة الحدود[27].

الخاتمة

---

[25]Compte-rendu d'EUROPOL, Rapport général sur les activités d'Europol, Office européen de police, 2011, p 39&40, document disponible in :
http://www.aedh.eu/plugins/fckeditor/userfiles/file/Protection%20des%20donn%C3%a9es%20personnelles/Convention%20EUROPOL.pdf

[26]Voir les articles de 1 à 8 de la décision du Conseil 2005/681/JAI du 20 septembre 2005 instituant le Collège européen de police (CEPOL) et abrogeant la décision 2000/820/JAI, JOCE n° L 256 du 01/10/2005 p. 0063 – 0070.

[27]Voir le Proposition de plan global de lutte contre l'immigration clandestine et la traite des êtres humains dans l'Union européenne, (2002/C 142/02), JOCE n° C 142 du 14/06/2002, p 11.

هكذا تتضح مكانة الهجرة في الأجندة السياسية للاتحاد الأوروبي، والتي انعكست من خلال مجموعة من الوسائل القانونية والأجهزة المدعومة بمختلف الوسائل والمعدات التكنولوجية الحديثة، التي تمكنها من حماية الحدود الأوروبية التدفقات غير النظامية لطالبي الهجرة، ومستويات التأهب هذه مبررة من جهة على أساس المخاطر التي ترتبط بالهجرة غير القانونية سواء للآفات التي تنشرها في مجتمعات الاستقبال؛ على غرار التسول، المتاجرة بالمخدرات، التزوير، نقل الأمراض والبطالة وغيرها، أو لإمكانية ارتباط الهجرة بظاهرة الإرهاب التي صارت تلاحق أوروبا والغرب بشكل عام، ثم أيضا للتخوف من أن يكون نجاح عينات من المهاجرين في الوصول إليها سببا في تشجيع وفود أخرى مستقبلا.

فهذه الاعتبارات كلها تعزز انغلاق أوروبا على نفسها ولكنه ليس انغلاقا تاما، ذلك أن الهجرة الانتقائية وتزال معتمدة ونزيف الأدمغة ظل إلى الآن مستمرا، فأوروبا على علم تام بنسب النمو الديمغرافي السلبية التي تعاني منها مجتمعاتها، وهي على دراية بأنها تحتاج إلى ما يفوق 120 مليون مهاجر لتحلق نوع من التوازن بين نسب الفئة الشغيلة والفئة المتقاعدة، لكنها لا تريد أن تستقطب إلا ما يتوافق مع حاجياتها من المهاجرين.

غير أن المشكلة بالنسبة لأوروبا لن تكون ذات حلول سهلة فهي إلى غاية الأن لا تستطيع أن تتصدى للهجرة إلا في حدودها، ولما يصل المهاجر إلى هذا الحد يكون الأوان قد فات، إذ كيف يمكن أن تتعامل مع المهاجر المقبوض عليه، الخيار الأمثل بالنسبة لأوروبا بالتأكيد هو إعادته إلى بلده الأصلي وهذا يتعذر عليها لعدم إمكانية العلم ببلده، والخيار الثاني هو اعادته إلى البلد الذي دخل منه، وهو ما تصر عليه في الاتفاقيات التي توقعها مع جيرانها، وهنا أيضا يطرح الاشكال إذ لا يمكن معرفة الدولة التي دخل منها، ما دام أنه رصد في البحر.

وحتى الخيار الذي كان متداولا قبل عدة سنوات لم يعد مطروحا، ونقصد بذلك الوضع في مراكز الانتظار بليبيا، فهذه المراكز لم تعد موجودة ودول الجنوب الأخرى - ما عدا المغرب -ترفض أن تبنى على اقليمها مراكز انتظار، بالتالي فالخيار الوحيد المتبقي هو وضع المهاجرين في مراكز إيواء بأقاليمها، وهذا لا يشكل فارقا بالنسبة للمهاجرين ما داموا تحت الرعاية التامة، مع ما يسبب ذلك من أعباء مالية، ومشاكل أخر متعددة، وفي هذا الاطار تساءل أحد رجال الأمن اليونانيين عن جدوى

المساعدة التي تقدمها فرونتاكس للقبض على المهاجرين، لأن الشكال لا يكمن في القبض عليهم وإنما في كيفية التصرف معهم.

وربما يتجلى ذلك أيضا من الأزمة السياسية الإيطالية الفرنسية سنة 2011، والتي يعود سببها إلى اقدام السلطات الإيطالية للسماح لألاف المهاجرين التونسيون الذي تسربوا إلى إقليمها، من الدخول إلى الإقليم الفرنسي عبر القطار السريع.

أما النقطة الأخرى التي تظل كل المحاولات الأوروبية عاجزة أمامها فتكمن في تأطير المهاجرين من قبل شبكات تهريب المهاجرين التي تشتغل في مناطق بلدان الانطلاق أو العبور، مما يشكل عائقا أمام مكافحتها خاصة في ظل الدور الذي تلعبه في نقل وتحفيز المهاجرين.

قائمة المراجع

باللغة العربية

- **طارق عبد الحميد الشهاوي**، غير الشرعية رؤيا مستقبلية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2009، ص 36 وما بعدها.
- **مصطفى عبد الله أبوالقاسم خشيم**، التنسيق الأوروبي العربي تجاه الشراكة الأورو–متوسطية(دراسة تحليلية)، مجلة السياسة الدولية، عدد 148، (أفريل 2002)، ص 14.
- **هيفين كرولين**، أوروبا تنتظر من إفريقيا حل" مشكلة اللجوء، نشرة الهجرة القسرية، مركز دراسات اللاجئين جامعة أكسفورد، العدد 23، (أكتوبر 2005)، ص 14.
- **أمير فرج يوسف**، الهجرة غير الشرعية طبقا للواقع والقانون والمواثيق والبروتكولات الدولية، ط 1، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2012، ص 11.
- نصإعلانبرشلونةللشراكةالأورو – متوسطيةالمنبثقعنالمؤتمرالأورو – متوسطيفيبرشلونة 27–28 نوفمبر 1995.
- **صايش عبد المالك**، مكافحة تهريب المهاجرين السريين، أطروحة دكتوراه في العلوم، تخصص قانون، كلية الحقوقوالعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2014، ص 247.
- **صايش عبد المالك**، التعاون الأور–مغاربي في مجال مكافحة الهجرة غير القانونية، مذكرة ماجستير في القانون، كلية الحقوق، جامعة باجي مختار عنابة، 2007، ص 72.
- اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الاوروبي والدول الأعضاء فيه جمهورية وتونس.
- اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الاوروبي والدول الأعضاء فيه والمملكة المغربية.

- اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الاوروبي والدول الأعضاء فيه والجمهورية الجزائرية.

- **صايشعبدالمالك**،مكافحةتهريبالمهاجرينكآليةللحدمنالهجرةالسرية، المجلةالأكاديميةللبحثالقانوني عدد 2012/02، ص 305.

- **عبد القادر رزيق المخادمي**، الهجرة السرية واللجوء السياسي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص 47.

باللغة الفرنسية

- **Denis Duez**, L'union européen et l'immigration clandestine : de la sécurité intérieure à la construction de la communauté politique, Editons de l'université de Bruxelles, Bruxelles, 2008, p 80 et suiv.
- Règlement (CE) n° 2007/2004 du Conseil du 26 octobre 2004 portant création d'une Agence européenne pour la gestion de la coopération opérationnelle aux frontières extérieures des États membres de l'Union européenne, in : http://europa.eu/legislation_summaries/justice_freedom_security/free_movement_of_persons_asylum_immigration/l33216_fr.htm
- COUNCIL REGULATION (EC) No 2007/2004 of 26 October 2004 establishing a European Agency for the Management of Operational Cooperation at the xternal Borders of the Member States of the European Union, Official Journal of the European Union, L 349/1, 25.11.2004.
- **Rodier Claire**, « Frontex, l'agence tout risque »,*Plein droit*, 2010/4 n° 87, p. 10.
- **Cécile VANDERSTAPPEN, Marie-Dominique AGUILLON,** Frontex le bras armé de l'Europe forteresse, Revue DLM demain le monde, n° 18, Mars & Avril 2013, p 13.
- **Arias Fernández Gil**, « La gestion des frontières extérieures de l'Union européenne », *Regards croisés sur l'économie*, 2010/2 n° 8, p. 218-224. Voir aussi FRONTEX, présentation du rôle actuel et à venir de l'agence in : http://www.statewatch.org/news/2010/apr/indymedia-frontex-presentation.pdf

- Acte du Conseil du 26 juillet 1995 portant établissement de la convention portant création d'un Office européen de police (convention Europol).
- Compte-rendu d'EUROPOL, Rapport général sur les activités d'Europol, Office européen de police, 2011, p 39&40, document disponible in : http://www.aedh.eu/plugins/fckeditor/userfiles/file/Protection%20des%20donn%C3%a9es%20personnelles/Convention%20EUROPOL.pdf
- décision du Conseil 2005/681/JAI du 20 septembre 2005 instituant le Collège européen de police (CEPOL) et abrogeant la décision 2000/820/JAI, JOCE n° L 256 du 01/10/2005 p. 0063 – 0070.
- Proposition de plan global de lutte contre l'immigration clandestine et la traite des êtres humains dans l'Union européenne, (2002/C 142/02), JOCE n° C 142 du 14/06/2002, p 11.